الحياة الاقتصادية
5
الأحد 2026/7/12 - العدد 10988
Sunday 12 July 2026 - No. 10988

تثبيت التصنيف الائتماني عند «إيه +» مدعوماً بقوة المركز المالي والأصول والقطاع المصرفي

«فيتش» ترسِّخ الثقة بالاقتصاد السعودي رغم تداعيات «هرمز»

وكالات- (الشرق الأوسط)- جاء قرار وكالة «فيتش» للتصنيف الائتماني تثبيت تصنيف السعودية عند «إيه +» مع نظرة مستقبلية «مستقرة»، ليحمل أبعاداً تحليلية تعكس قدرة الاقتصاد السعودي على امتصاص صدمات الحرب الأميركية الإيرانية، وتجاوز التداعيات المباشرة لإغلاق مضيق هرمز.

ووفقاً للقراءة التحليلية للوكالة، فإن قرار تثبيت التصنيف عند هذا المستوى المتقدم لم يكن مجرد تقييم كمي عابر؛ بل جاء مدفوعاً بنظرة تقديرية خاصة لصلابة المركز المالي للمملكة. وقد حسمت ضخامة أصول القطاع العام والمصدات المالية المتنوعة كفة هذا القرار، مدعومة بحجم الودائع الحكومية وأصول الصناديق السيادية والمؤسسات الحيوية للدولة، وهي مزايا استراتيجية منحت السعودية مرونة استثنائية لتأكيد جدارتها الائتمانية الفعلية.

وكان صندوق النقد الدولي قد رفع توقعاته لنمو اقتصاد السعودية في عام 2027 بمقدار نقطة مئوية كاملة إلى 5.5 في المائة، متوقعاً انتعاشاً قوياً مع انحسار الاضطرابات المرتبطة بالصراع في الشرق الأوسط تدريجياً. في المقابل، خفض توقعاته لنمو الاقتصاد هذا العام إلى 1.7 في المائة، بانخفاض قدره 0.3 نقطة مئوية مقارنة بتقديرات بعثته إلى المملكة الشهر الماضي.

وتتوقع «فيتش» تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 0.6 في المائة في عام 2026 نتيجة تأثر الصادرات غير النفطية بإغلاق مضيق هرمز، على أن يشهد عام 2027 ارتدادة نمو قوية مع عودة التدفقات الطبيعية، قبل أن يستقر عند 2.9 في المائة في عام 2028. وسيكون هذا النمو مدعوماً بالتشغيل التدريجي للمشاريع الكبرى، واستقرار الإنفاق المحلي لصندوق الاستثمارات العامة ضمن خطته الخمسية الجديدة.

شريان ينبع التصديري

وتوقفت وكالة «فيتش» بشكل تحليلي موسع عند كفاءة قطاع الطاقة السعودي خلال فترة الحرب؛ حيث أثبت خط أنابيب «شرق- غرب» الاستراتيجي الذي يعود تصميمه لثمانينيات القرن الماضي، أنه صمام الأمان الحقيقي للاقتصاد. ويمتد هذا الخط لأكثر من ألف كيلومتر عبر الصحاري وجبال الحجاز، ليربط حقول الشرق بميناء ينبع على ساحل البحر الأحمر، مما سمح للمملكة بمواصلة تصدير نفطها مباشرة للأسواق العالمية متجاوزة الإغلاق الشامل للمضيق.

ومع التوصل إلى الخطوط العريضة لاتفاق التهدئة والتمهيد لفتح المضيق، تشير تقديرات «فيتش» إلى سيناريو متداخل يجمع بين حجم الإمدادات وحركة الأسعار؛ إذ ستعمل المملكة على زيادة إنتاجها تدريجياً لتلبية الطلب الخارجي وإعادة بناء مخزوناتها المحلية، مع استقرار متوسط الإنتاج السنوي عند 9 ملايين برميل يومياً، وهو ما يقل عن مستويات عام 2025.

وتتوقع الوكالة أن تؤدي إعادة فتح المضيق بالتوازي مع هذه الإمدادات إلى إعادة فائض المعروض للأسواق العالمية، مما سيتسبب في تراجع تدريجي لأسعار خام برنت من متوسط 87 دولاراً للبرميل المسجل في عام 2026، ليصل إلى نحو 60 دولاراً للبرميل بحلول عام 2028.

إدارة مرنة للمالية العامة

ويتخذ العجز المالي في المملكة مساراً متعرجاً نجحت السياسة المالية في احتوائه بكفاءة، وهو ما رصدته وكالة «فيتش» في تقريرها؛ فخلال العام الحالي، يتجه العجز نحو الانخفاض المؤقت بفضل مستويات أسعار النفط الحالية التي نجحت في تعويض تراجع كميات الإنتاج. ولكن مع الهبوط المتوقع للأسعار العام المقبل، تشير تقديرات التقرير إلى اتساع العجز ليصل إلى 4.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يتوافق مع سعر تعادل مالي للنفط يبلغ 94 دولاراً للبرميل، قبل أن يعاود التراجع مجدداً بحلول عام 2028 مدفوعاً بالجهود المستمرة لضبط النفقات الجارية، وإعادة هيكلة الإنفاق الرأسمالي الحكومي.

وفي سياق متصل، تتوقع «فيتش» ارتفاع الدين الحكومي ليصل إلى 41.3 في المائة بحلول عام 2028 مقارنة بنحو 31.8 في المائة في نهاية عام 2025، ورغم أن هذا الصعود يتجاوز السقف الاسترشادي الحكومي المحدد بـ40 في المائة، فإن الوكالة تؤكد أنه يظل صمام أمان ونقطة قوة واضحة عند مقارنته بمتوسط الدول النظيرة البالغ 58.1 في المائة. أما الحساب الجاري، فبعد تحقيقه فائضاً طفيفاً هذا العام، يتوقع التقرير أن يتحول إلى عجز بنسبة 5 في المائة بحلول عام 2028 مدفوعاً بمتطلبات المشاريع التنموية الكبرى من سلع وخدمات وعمالة مستوردة، وهو عجز تمكّنت المملكة من وضع آليات لتمويله عبر الاقتراض الخارجي المخطط، وإعادة توجيه جزء من أصول القطاع العام نحو الاستثمارات المحلية.

الحصانة المصرفية

وبرز القطاع المصرفي السعودي كأحد المرتكزات الأساسية في تقييم «فيتش» محققاً أداءً استثنائياً؛ ففي الوقت الذي خفضت فيه الوكالة نظرتها المستقبلية لبنوك منطقة الشرق الأوسط إلى «متدهورة»، فضلت الإبقاء على نظرتها المستقرة للبنوك السعودية عند تصنيف «محايد».

ويؤكد التقرير أن المصارف المحلية أظهرت حصانة مطلقة طوال فترة التوترات الجيوسياسية؛ حيث لم تحتج إلى أي تدابير دعم أو حزم سيولة استثنائية من البنك المركزي السعودي (ساما).

وتستند هذه المتانة المصرفية -حسب الأرقام الواردة في التقرير- إلى مؤشرات سلامة مالية قوية؛ إذ استقرت نسبة القروض غير العاملة عند مستوى ضئيل لم يتجاوز 1.1 في المائة، في حين قارب معدل كفاية رأس المال الشريحة الأولى نسبة 19.2 في المائة. وقد أشارت الوكالة إلى أن السياسات النقدية الحصيفة عززت هذا التوجه، من خلال تنظيم وتيرة نمو الائتمان، ولا سيما التمويل العقاري، مما أتاح لنمو الودائع قيادة المشهد المصرفي، ودعم المركز المالي الخارجي الصافي للبنوك وحمايتها من التقلبات العابرة.

كأس العالم يخيب الآمال السياحية في معظم المدن المستضيفة

وكالات- رغم التوقعات التي صاحبت استضافة كأس العالم 2026 باعتباره أحد أكبر المحركات السياحية في تاريخ الرياضة، تكشف البيانات الأولية أن البطولة لم تحقق الأثر الاقتصادي المتوقع في غالبية المدن المستضيفة، مع تسجيل تراجع ملحوظ في إشغال الفنادق مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

وصرح الرئيس التنفيذي لهيئة المؤتمرات والزوار في أتلانتا، ويليام بيت، قائلاً: «عندما أعلنت الفيفا لأول مرة أن هذا الحدث سيعادل استضافة 8 مباريات سوبر بول، شعرنا بالحماس لأننا معتادون على استضافة هذا النوع من الأحداث الكبرى. لكننا أدركنا لاحقاً، خاصة خلال الأسبوعين الأولين، أن الأمر ليس كذلك».

وتشير الإحصاءات الصادرة عن الهيئة إلى أن معدلات إشغال الفنادق في أتلانتا قفزت إلى 80٪ في بعض الليالي، مثل ليلة مباراة السعودية وإسبانيا، لكنها تذبذبت عموماً حول 60٪ أو أقل، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة 12٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، وفقاً لبيانات شركة «كوستار» المتخصصة في معلومات العقارات.

ولم تكن تجربة أتلانتا استثناءً، فقد أشارت «كوستار» إلى أنه «على الرغم من استضافة 7 مباريات مونديالية مجتمعة، شهدت مدن أتلانتا وسياتل وكانساس سيتي انخفاضاً إجمالياً بنسبة 13.5٪ في الطلب على الفنادق، وتراجعاً بمقدار 11.2 نقطة مئوية في معدلات الإشغال» مقارنة بعام 2025.

وفي الواقع، من بين 11 مدينة أمريكية مستضيفة لكأس العالم، سجلت سان فرانسيسكو ودالاس فقط زيادة صافية في إشغال الفنادق على أساس سنوي، في وقت ارتفع فيه المعدل الوطني الإجمالي في الولايات المتحدة بنسبة 2.4٪. ويعني هذا أن عدد الزوار الذين يقيمون في الفنادق الأمريكية أكبر في المتوسط، باستثناء معظم المدن المضيفة لكأس العالم التي شهدت انخفاضاً في الحجوزات، وكان الانخفاض الأكبر من نصيب كانساس سيتي (24٪)، وسياتل (15٪)، وأتلانتا (13٪).

وبحسب منصة «إنترناشيونال بزنس تايمز»، لم يقتصر هذا التراجع في الإشغال الفندقي على الولايات المتحدة بل امتد إلى جارتيها. سجلت المدن المكسيكية الثلاث المستضيفة، جوادالاخارا، ومكسيكو سيتي، ومونتيري، مؤشرات إشغال منخفضة. وتكرر الأمر مع نظيراتها الكندية، حيث تراجع الإشغال في تورونتو وفانكوفر 12.4٪ و20.9٪ على التوالي للأسبوع المنتهي في 20 يونيو، بحسب بيانات «كوستار».

وتشير الصورة العامة المستخلصة من البيانات الفندقية إلى أن معظم المدن المستضيفة استقبلت عدداً أقل من الزوار مقارنة بالعام الماضي في معظم الأوقات، بغض النظر عن القفزات المؤقتة التي سببتها أيام المباريات. وتعد هذه الانخفاضات لافتة للانتباه نظراً لعدم وجود تباطؤ عام في حركة السفر الشاملة، على الأقل داخل الولايات المتحدة. وبدلاً من إضافة عشرات الآلاف من السياح الجدد إلى التدفقات السنوية المعتادة، يبدو أن استضافة المونديال أدت، دون قصد، إلى تغيير سلوك الزوار التقليديين والشركات، إذ فضل هؤلاء تجنب الاختناقات المرورية، والازدحام، وأسعار الفنادق المرتفعة التي فرضتها البطولة الأكثر شعبية في العالم. ويبدو أن سان فرانسيسكو نجحت في تجنب هذه المعضلة عبر استضافة 3 مؤتمرات للأعمال مرتبطة بالذكاء الاصطناعي بالتزامن مع المباريات، إضافة إلى بطولة العالم لـ «بوكيمون» 2026. أما دالاس، فقد انتعش إشغال فنادقها بفضل استضافة مركز البث الدولي التابع للفيفا، والذي مثل العصب اللوجستي والإعلامي لجميع مباريات البطولة البالغ عددها 104 مباريات.

هذه النتائج لن تفاجئ الباحثين الأكاديميين الذين درسوا التأثير الاقتصادي للأحداث الكبرى التي تقام لمرة واحدة، إذ تؤكد التجربة الحالية البيانات التاريخية. فقد فحص الاقتصاديان روبرت بادي وفيكتور ميثيسون مونديال 1994، ووجدا أن استضافة المباريات فشلت في تقديم العوائد الاقتصادية الموعودة للمدن. كما أظهرت دراسة حديثة أجريت عام 2022 وشملت 43 دورة ألعاب أولمبية وكأس عالم، أن أكثر من 80٪ من هذه الأحداث كلفت أموالاً لتنظيمها أكثر مما جنته من إيرادات اقتصادية.

وتعد مدينة نيويورك نموذجاً واضحاً لهذا المفهوم. إذ توقع مكتب المراقب المالي للمدينة إنفاق 70 مليون دولار لتوفير الأمن والخدمات الأخرى، في حين لن تجني المدينة سوى 55 مليون دولار كأقصى تقدير من العائدات الضريبية الإضافية.

تحذير من عودة ارتفاع أسعار النفط حال استمرار الحرب

وكالات- قال كلاوديو ديسكالزي، الرئيس التنفيذي لمجموعة «إيني» الإيطالية، إن سوق النفط العالمية ستخرج من نطاقها الذي يتراوح بين 80 و100 دولار تقريباً بحلول الرُّبع الأول من 2027 على أبعد تقدير، مما سيؤدي إلى ارتفاع التضخم وانخفاض الطلب على الطاقة، في حالة استمرار الصراع في الشرق الأوسط.

وأضاف في مقابلة مع صحيفة «إل سول 24 أور»، نُشرت السبت، أن السحب من المخزونات ساعد على الحفاظ على أسعار الخام إلى حدٍّ كبير ضمن هذا النطاق حتى الآن.

وعاودت أسعار النفط ارتفاعها مؤخراً مع عودة الاضطرابات بين أميركا وإيران من جديد، وتخطَّت مستوى 75 دولاراً للبرميل بعد أن كانت تراجعت لمستويات 70 دولاراً، وهو مستوى قريب من تداولات ما قبل الحرب.

وأوضح ديسكالزي أنَّ المخاطر التي تنطوي عليها هذه الاستراتيجية تزداد لأنَّ الاحتياطات العالمية محدودة. وقال: «الحل طويل الأمد هو تعزيز أمن الطاقة من خلال تنويع مصادر الإمداد وطرق النقل».

ارتفاع المؤشر العام لبورصة عمان بنسبة 2 ٪

عمان- بترا- ارتفع المؤشر العام لبورصة عمان بنسبة 2.02 بالمئة خلال الأسبوع من 5 إلى 9 الشهر الحالي، ليغلق عند 3883.9 نقطة، رغم تراجع قيمة التداولات الأسبوعية بنسبة 21.6 بالمئة مقارنة بالأسبوع السابق.

وسجلت المؤشرات القطاعية جميعها مكاسب خلال الأسبوع، ارتفع مؤشر القطاع الصناعي بنسبة 5.07 بالمئة، وهو الأعلى بين القطاعات، فيما صعد مؤشر قطاع الخدمات بنسبة 2.83 بالمئة، والقطاع المالي بنسبة 0.67 بالمئة.

وأظهرت بيانات البورصة أن حجم التداول الإجمالي بلغ 46.9 مليون دينار، مقابل 59.8 مليون دينار في الأسبوع السابق، فيما انخفض المعدل اليومي للتداول إلى 9.4 مليون دينار مقارنة مع 12 مليون دينار، كما بلغ عدد الأسهم المتداولة 20.2 مليون سهم، جرى تداولها من خلال 17875 عقدا.

واستحوذ القطاع المالي على الحصة الأكبر من قيمة التداولات بقيمة 20.45 مليون دينار، بما يعادل 43.62 بالمئة من إجمالي التداول، تلاه قطاع الصناعة بقيمة 17.11 مليون دينار وبنسبة 36.49 بالمئة، ثم قطاع الخدمات بقيمة 9.32 مليون دينار وبنسبة 19.88 بالمئة.

وعلى مستوى الشركات، ارتفعت أسعار أسهم 64 شركة من أصل 126 شركة جرى تداول أسهمها، مقابل انخفاض أسعار أسهم 38 شركة، في حين استقرت أسعار بقية الشركات.

وتصدرت الأردنية للاستثمارات المتخصصة قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعا بنسبة 13.33 بالمئة، تلتها الوطنية لصناعات الألمنيوم بنسبة 13.04 بالمئة، ثم فينيكس العربية القابضة بنسبة 10.14 بالمئة، وبنك صفوة الإسلامي بنسبة 9.24 بالمئة، والتأمين الأردنية بنسبة 9.20 بالمئة.

في المقابل، تصدرت أمواج العقارية قائمة الأسهم الأكثر انخفاضا بعد تراجعها بنسبة 13.64بالمئة، تلتها الإنماء العربية للتجارة والاستثمارات العالمية بنسبة 5.26 بالمئة، ثم الأردنية لتجهيز وتسويق الدواجن ومنتجاتها بنسبة 5.00 بالمئة، وسبأ للطاقة المتجددة بنسبة 4.98 بالمئة، والأردن ديكابولس للأملاك بنسبة 4.88 بالمئة.

حظر روسيا تصدير الديزل يعمق أزمة المعروض عالمياً

وكالات- أثار قرار روسيا الأسبوع الماضي بحظر صادرات الديزل، اضطراباً في أسواق الطاقة العالمية؛ إذ إنه يفاقم نقص الإمدادات من هذا الوقود الصناعي، ويدفع الأسعار إلى الارتفاع الحاد حتى في الدول التي لم تعد تستورد الديزل من موسكو.

ويستحوذ الديزل على الحصة الكبرى من الاستهلاك العالمي للنفط، كما أن ارتفاع أسعاره ينعكس على الاقتصاد العالمي، نظراً لاتساع نطاق استخداماته، بدءاً من المعدات الصناعية والآلات الزراعية، وصولاً إلى وسائل النقل الثقيلة وتوليد الكهرباء.

وتشهد الإمدادات ضغوطاً منذ سنوات، نتيجة قوة الطلب بعد جائحة كورونا وخفض الإنتاج الذي رافق إغلاق عدد من المصافي في الدول الغربية. وزادت حرب إيران من حدة الضغوط على السوق. وروسيا ثاني أكبر مُصدر للديزل في العالم بعد الولايات المتحدة، ولذلك فإن أي تعطل في عمل مصافيها يمكن أن يؤثر بشكل كبير على إمدادات الوقود العالمية.

وكانت صادرات روسيا قد بدأت بالفعل في التراجع قبل فرض الحظر بسبب نقص الإمدادات المحلية الناجم عن هجمات أوكرانية بطائرات مسيرة.

وأظهرت بيانات «كبلر» أن متوسط شحنات الديزل وزيت الغاز من روسيا بلغ 234 ألف برميل يومياً خلال الفترة من أول يوليو (تموز) إلى العاشر منه، مقارنة مع 400 ألف برميل يومياً في يونيو (حزيران)، ومتوسط يقارب 817 ألف برميل يومياً خلال عام 2025.

وزادت الضغوط على إمدادات الديزل عقب موجة جديدة من الهجمات الأميركية على إيران، التي جاءت بعد ساعات فقط من إعلان روسيا حظر الصادرات يوم الأربعاء، مما أعاد من جديد المخاوف بشأن حركة السفن عبر مضيق هرمز وتأثير التوتر هناك على صادرات الشرق الأوسط.

وأظهرت بيانات حكومية أميركية يوم الأربعاء، انخفاض مخزونات الديزل بأكثر من 4.5 مليون برميل الأسبوع السابق، إلى 97.8 مليون برميل بحلول 3 يوليو، وهو مستوى يقل بنحو 6 في المائة عن متوسط السنوات الخمس الماضية.

وقال توم كلوزا مستشار شركة «غلف أويل» في مذكرة للعملاء يوم الخميس، وفقاً لـ«رويترز»: «التطورات في الخليج، إلى جانب توقف الصادرات الروسية والتقرير اللافت الصادر عن إدارة معلومات الطاقة الأميركية، دفعت بائعي المشتقات إلى الإحجام عن عرضها».

ولم تعد الولايات المتحدة وأوروبا تستوردان الوقود من روسيا بسبب الحرب الأوكرانية، لكن حظر موسكو للتصدير أدى مع ذلك إلى ارتفاع أسعار الديزل في المنطقتين، مما يعكس الطبيعة المترابطة عالمياً لأسواق النفط.

تشديد العقوبات على النفط الروسي

على صعيد مواز، أعلن 4 من كبار أعضاء مجلس الشيوخ الأميركي، من الحزبين الجمهوري والديمقراطي يوم الجمعة، توصلهم إلى اتفاق مع إدارة الرئيس دونالد ترمب بشأن تشريع يهدف إلى تشديد العقوبات على روسيا، وذلك في خطوة وصفت بأنها تمثل تصعيداً في جهود واشنطن للضغط على موسكو، حسبما أفادت وكالة «بلومبرغ».

وكتب السيناتوران ريتشارد بلومنثال ولينزي غراهام، إلى جانب جان شاهين وروغر ويكر، في بيان مشترك على منصة التواصل الاجتماعي «إكس»: «نعلن عن التوصل إلى اتفاق مع إدارة ترمب للمضي قدماً بتشريع العقوبات الجديدة ضد روسيا».